وقال البعض الكوفيين في النفيد الح ان ما عليه المص اختيار المالك
اي المسئلة لان بعض الكوفيين يجيزونه اختيارا والجمهور
يخصونه بالضرورة فالقول بالجواز اي اختيارا على قلة قول ثالث
احدثه تبعه على ذلك البعض فجعل قول الش وقال البعض الكوفيين
على ان المراد وقال البعض الكوفيين في الجواز اختيارا الا في القلة
لعدم قولهم بها والذي يظهر لي ان بعضهم المذكور يقول بالقلة ايضا
وان لم يصرح بها اذ يبعد غاية البعد ان يقول بكثرته اختيارا
فيكون الخلاف على قولين فقط ثم رايت في كلام الروداني ما يريده
على المعه اي الكاين معه فيجب تقدير المتعلق اسما لما تقدم
من ان مثلها مفرد في معنى الفعل فيكون مستثني من اطلاقهم ان
الظرف اذا وقع صلة وجب تقدير متعلقه فعلا افاده الاشماطي
وقول صر اي حقيق تستعمل موصولة مع قوله وتكونه بلفظ
واحد اشارة الى وجه الش في قوله كما وانه ناقص لان ما لغير
العاقل وايا لهما وما مبنية دايما وايا مبنية في حالة فقط فعلم
ان قوله وتكون الخ ليس دخولا على قول المص كما وان زعمه البعض
بل قوله كما مر مرتبط بكل من قوله تستعمل الخ وقوله وتكون الخ فافهم
خلافا لاحمد بن يحيى هو ثعلب ورد عليه بقوله فسلم على ايهم
افضل لان الاستفهامية والشرطية لا يبنيان على الضم ولا
يصلحان هنا اه نفي لخ بالمعنى وبحث فيه باحتمال ان يكون
اي في البيت استفهامية هي وخبرها مقول قول محذوف
نعت لمجرور على محذوف اي على قوم مخصص مقول فيه ايهم
افضل كما قالوا في امثاله لكن في ما هي بنعم الولد ما الملك بنام
صاحبه وسابي جرابه قريبا فتفطن الاشرطا واستفهاما

اي

اي لا موصولة فالحصر اضافي اذ لا ينبغي التنويع الا نعتا وحالا او وصله
لنداما ... الكافية ال يثنونها ويجمعونها يقال ايان وايتان وايون
وايات بالاعراب في جميع الاحوال اعراب المثني والجمع وكذا ان تقرحا
بالمضاف اليه كان تقول ايتهن وايتاهن وايوهم وايانهن وعلي
هذه اللغة لا يكون اي من المشترك ومن صون اية وايات
ومنع صرفها للتانيث والتعريف بنية الاضافة الذي هو
العلمية خلاف قال الروداني والجمهور على الصرف لان التعريف
بنية الاضافة ليس من علل منع الصرف عندهم ما لم
تقف الخ اي مدة انتفا اضافتها المقيدة اخذا من واو الحال والعذف
صدر صلتها بان ينتفيا معا نحو اي هو قايم او تنتفي الاضافة
دون الحذف نحو اي قايم او ينتفي الحذف دون الاضافة نحو ايهم
هو قايم فهذه الصور الثلاث منطوق عبارته على قاعدة ان
النفي اذا توجه الي مقيد بقيد صدق بانتفا المقيد والقيد
معا او انتفا المقيد فقط وانتفا القيد فقط اما اذا اضيفت
وحذف الصدر فتبنى وهذه صورة المفهوم والش قدم بيان
المفهوم على بيان المنطوق لقلته ووجه البنا في الاخيرة قيام
موجبه وهو الشبه الافتقاري مع عدم المعارض لتنزيل المضاف
اليه منزلة صدر الصلة فكانه لا اضافة ومن اعربها في هذه
الصورة ايضا لم يعتبر بهذا التنزيل ووجه اعراب الثلاث الاول
وجود المعارض من الاضافة اللفظية في الثالثة والتقديرية
في الاوليين لقيام التنوين فيهما مقام المضاف اليه ولم ينزل
التنوين في الاولى منزلة الصدر لضعفه عن ذلك ولان قيام
التنوين مقام المضاف اليه ولم ينزل التنوين في الاولى منزلة الصدر

واياهم

لمعرفة

الثانية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)